

## الفساد ... الفساد.... لكن من يغطي الفساد؟

## افتتاحية موقع النداء

في آخر التقارير عن الفساد المستشري في سوريا، قالت الأرقام: إن حجم الفساد الذي تم الكشف عنه في غضون تسعة عشر شهراً مضت، بلغ خمسة مليارات ليرة سورية، تساوي بحساب العملات الدولية مبلغ مائة وأربعة ملايين دولار، ويستند الرقم الى معطيات وبيانات رسمية، أضافت، أن وزارة المالية أصدرت في العام ٢٠٠٩ الماضي ٢٠٧ قرارات قضت بإلقاء الحجز الاحتياطي على ممتلكات أشخاص لهم صلة بالفساد ضماناً لمبالغ بلغت قيمتها نحو ثلاثة مليارات ليرة سورية.

وكما هو واضح في المعطيات السابقة، فإن ما جرى الكشف عنه في تفاصيل الفساد لا يكشف إلا عن قمة جبل الجليد كما جرت العادة، وذلك يعني أنه يؤشر الى خطورة ما يحصل في هذا الجانب من الحياة الوطنية، التي يؤمن كثير من أبنائها بقول مأثور وشائع، نصه: "ان ما خفي أعظم"، مما يعني ان حجم الفساد الذي لم يكشف عنه هو أكثر من ذلك بكثير. وقد أشار خبير اقتصادي إلى أن حجم الفساد في مجال الجمارك وحده، يزيد عن ١٥ مليار ليرة سورية، تضاف الى الفساد في قطاعات أخرى منها التهريب الضريبي وسلك القضاء والشرطة وقطاع رخص البناء ولجان المشتريات الحكومية وغيرها، والمقدرة بأكثر من ٢٥ مليار ليرة سورية.

غير انه وبغض النظر عن " الخفي الأعظم ". فإن معطيات الظاهرة، تؤكد خطورتها. وهي خطورة، تتجاوز ضياع مبالغ من المال كثيرة كانت أو أكثر منها، أو قيام أشخاص بسرقة مال عام والاستيلاء عليه بشكل مخالف للقانون، وهي تتجاوز ذلك الى تداعيات الظاهرة، بما فيها من تداعيات وأثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية .

الأهم في تلك التداعيات، إن الفساد أصبح ظاهرة عامة، وان حجمه صار كبيراً، وان له بنية اجتماعية، وله ثقافة يستند اليهما، بل انه أسس لخرق في البنية الأخلاقية للسوريين، فصار حاضراً في اليومي والمعاش من حياتهم. وتفسر خطورة تلك التداعيات الأحاديث الصاخبة، التي تدور في سوريا ضد الفساد والداعية الى مقاومته ومحاربتة، وفي هذا الأمر يشترك أغلب السوريين، من الناس البسطاء الذين تطحنهم الحياة اليومية ولاسيما من آثار الفساد، الى المعترضين والمعارضين لسياسات الحكومة التي تنتج الفساد والفاستين ممن يدركون خطورة ما يجري وأثاره. بل أن الحكومة نفسها، ترفع صوت أركان منها بين حين وآخر ضد الفساد، وقد تصدر قرارات، وتتخذ إجراءات بين حين وآخر ضد أشخاص فاسدين!

وإذا كان من المفهوم اعتراض الناس العاديين ومعارضى السياسات الحكومية على الفساد، فإن موقف وسياسات الحكومة حيال الفساد يبدو في إطار غير المفهوم. فاعتراضاتها، تعني وكأن الأمر ليس بيدها، وإجراءاتها التي تبدو شكلية في أغلب الأحيان، لا تطاول سوى هامشيين في ظاهرة الفساد. مما يعني في النهاية، أن الحكومة تغطي الفساد وترعاه. تغطيه عندما لا تدخل في مواجهة مباشرة مع رموزه، ممن تعرف كل تفاصيلهم بالأسماء والأرقام والوقائع جميعها، وهي تغطي الفساد، عندما تسامر الجو السوري العام المعترض على الفساد والداعي لمحاربتة.

لقد خرب الفساد حياة السوريين في كثير من مناحيها، وأن الأوان لوضع سياسات والقيام بإجراءات جديّة لمحاربتة. وكلها تبدأ من قيام الحكومة برفع الغطاء عن الفاسدين الكبار ووضعهم تحت طائلة القانون، وتنفيذ حكم القانون بهم، وهو ما يعطي الحكومة مصداقية وقوفها القوي والفعال ضد الفساد وأشخاصه. هذا التوجه أثبتت التجارب ضرورة ترابطه مع جملة من الإصلاحات، قد تبدأ هنا، لكنها لا بد أن تكتمل في كل المناحي الأخرى، فهل ذلك ممكن بعد؟

## بيــــــــان

## إلى الرأي العام السوري

في العاشر من شهر أيلول الجاري، تصادف الذكرى الثانية لصدور المرسوم (٤٩) لعام ٢٠٠٨، الذي تم بموجبه حظر بيع أو شراء أو رهن أو تملك العقارات في المناطق الحدودية من البلاد، مما تسبب في إحداث شلل اقتصادي كبير في تلك المناطق، وخاصة في محافظة الحسكة التي تعتبر بموجب هذا المرسوم منطقة حدودية بكامل حدودها الإدارية. إذ توقفت نتيجة هذا المرسوم أعمال البيع والشراء والرهن وحق التصرف والملكية، وكذلك حق التقاضي وفي تعارض واضح مع أبسط حقوق المواطن التي صانها الدستور، ونتيجة لذلك تضررت شرائح عديدة من أبناء محافظة الحسكة، ومن مختلف المهن كالمهندسين والمحامين وعمال البناء وأصحاب العقارات ..... الخ. مما اثر سلباً على مجمل النشاط الاقتصادي في المحافظة، وتجدر الإشارة إلى أن محافظة ريف حلب هي الأخرى عانت من تبعات ومفاعيل هذا المرسوم، وخاصة منطقتي كوباني (عين العرب) وعفرين، اللتين اعتبرتا بكامل حدودهما مناطق حدودية.

إن المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، يؤكد مجدداً على موقفه الداعي إلى إلغاء العمل بهذا المرسوم، أو إجراء التعديلات اللازمة عليه، حتى يتسنى لسكان المناطق المتضررة ممارسة حقوقهم التي صانها الدستور كحق التصرف والتملك والتقاضى دون تمييز بين المواطنين لاستعادة نشاطهم الاقتصادي بشكل طبيعي، ويستدعي الإشارة بان الهجرة الداخلية من المناطق المشمولة إلى المدن الكبرى كدمشق وحلب وغيرها من المدن السورية، كانت أيضاً من مفاعيل ونتائج المرسوم (٤٩)، إضافة إلى عامل الجفاف الذي ضرب المحافظة.

إن المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، إذ يناشد الرأي العام في البلاد بضم أصواتهم إلى أصوات أبناء المناطق المتضررة، وخاصة من أبناء شعبنا الكردي الذين شملت جميع مناطقهم بهذا المرسوم، والمطالبة بإلغائه أو تعديله، وذلك لرفع الغبن الملحق بهم وإنصافهم كسائر المواطنين في المحافظات السورية الأخرى.

٢٠١٠/٩/٢ المجلس العام

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا